

حكومة «الوفاق» تلوح بالعنف لإجبار كبرى قبائل ليبيا على الحياد

يقعان ضمن الاختصاص الجغرافي للمنطقة العسكرية الوسطى بإمرة محمد الحداد ومقرها مصراتة وذلك في مسعى لعدم إثارة الخلافات التاريخية بين المدينتين (بني وليد ومصراتة) والتي حربه على الميليشيات والمجموعات الإرهابية في العاصمة طرابلس. وأصدر أمر المنطقة العسكرية الغربية التابعة لحكومة «الوفاق» أسامة الجويلي أمرا بإيقاف حركة الطيران في مطار بني وليد بشكل كامل وفورا. وحذر الجويلي أهالي بني وليد من مخالفة قراره، متوعدا المخالفين بإجراءات مضادة في حال خرق الطائرات لهذا الحظر، دون أن يوضح ما إذا كان مطار المدينة قد استخدم لأغراض عسكرية ضد قوات حكومة الوفاق في طرابلس.

وطالب في ختام بيانه جميع المدنيين بإخلاء المطار في إشارة منه إلى إمكانية قيام طيران الكلية الجوية بمصراتة بقصفه. وتلتزم المدينة الحياد منذ إطلاق الجيش لعملية تطهير العاصمة من الميليشيات في 4 أبريل الماضي، رغم إعلان بعض الكتائب داخلها دعماً للعملية، لكن القرار الفعلي في هذه المدينة يعود للمجلس الاجتماعي لقبائل ورفلة الذي لم يصدر عنه أي موقف. وتعيش المدينة حالة من العزلة والانعطاف رافضة الاعتراف بأي طرف من أطراف الصراع رغم محاولتها مرارا استعمالها باعتبارها تشكل ثقالا اجتماعيا وديموغرافيا مهما في المشهد الليبي. وتعد بني وليد من أبرز المدن التي ساندت نظام العقيد الراحل معمر القذافي حتى سقوطه في خريف 2011 ودفعت ثمن ذلك الدعم عندما أصدر المؤتمر الوطني (البرلمان) في 2012 قرارا (القرار رقم 7) باقتحامها من قبل الميليشيات التي ارتكبت في حقها أفعال الجرائم بحق تطهيرها من «الزلازلة» وانطلاقا من تلك الجريمة ترفض المدينة الوقوف إلى جانب أي جهة باعتبار أن الجميع ينضوي تحت ما يعرف بـ«منظومة فبراير». وفي يناير الماضي قادت قبيلة ورفلة جهودا لإنهاء الاشتباكات بين اللواء السابع ترهونة وميليشيات طرابلس، اعتبرت كسرا لعزلتها الاجتماعية التي استمرت نحو سبع سنوات.

وأكد النايف الذي ينحدر من قبيلة ورفلة في رسالته الرفض القاطع لاستهداف مطار بني وليد، لافتا إلى أن المطار مرفق مدني يستخدم لأغراض إنسانية عقب العقوبات الجماعية التي تفرضها حكومة الوفاق على أهالي المدينة، ومدينة ترهونة وغيرها.

ولفت إلى أن «هذا التهديد يأتي بعد القتل والتكثيف اللذين مارستهما المجموعات المسلحة التابعة لحكومة الوفاق بحق الجرحى وحتى سيارات الإسعاف إضافة إلى سياسات الحصار المتعمد، معتبرا أن بيان الجويلي امتداد للقرار رقم 7 بحق مدينة بني وليد».

وأكد مصدر عسكري فجر الثلاثاء أن «عدداً من أهالي مدينة بني وليد يعتصم داخل المطار رفضاً لقرار أمر غرفة العمليات المشتركة بالمنطقة الغربية».

ويحظى العملية العسكرية التي أطلقها الجيش لتحرير العاصمة بدعم غالبية القبائل الليبية وفي مقدمتها قبيلة ترهونة أكبر قبيلة في ليبيا، حيث تقول بعض المصادر إن تعداد سكانها يتجاوز المليون نسمة من أصل 6 ملايين نسمة عدد سكان ليبيا، وهي تقود باللواء التاسع التابع لها المعركة. وهدد الإسلاميون مرارا ترهونة بالاحتياج في محاولة لرفع دعمها عن العملية العسكرية للجيش.



التدريب اختصاص ميليشياوي

طرابلس - لوّحت حكومة «الوفاق» بالعنف لمنع قبيلة ورفلة إحدى أكبر قبائل ليبيا التي تتركز أساسا في مدينة بني وليد غرب ليبيا من مساندة الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر في حربه على الميليشيات والمجموعات الإرهابية في العاصمة طرابلس. وأصدر أمر المنطقة العسكرية الغربية التابعة لحكومة «الوفاق» أسامة الجويلي أمرا بإيقاف حركة الطيران في مطار بني وليد بشكل كامل وفورا. وحذر الجويلي أهالي بني وليد من مخالفة قراره، متوعدا المخالفين بإجراءات مضادة في حال خرق الطائرات لهذا الحظر، دون أن يوضح ما إذا كان مطار المدينة قد استخدم لأغراض عسكرية ضد قوات حكومة الوفاق في طرابلس.

وطالب في ختام بيانه جميع المدنيين بإخلاء المطار في إشارة منه إلى إمكانية قيام طيران الكلية الجوية بمصراتة بقصفه. وتلتزم المدينة الحياد منذ إطلاق الجيش لعملية تطهير العاصمة من الميليشيات في 4 أبريل الماضي، رغم إعلان بعض الكتائب داخلها دعماً للعملية، لكن القرار الفعلي في هذه المدينة يعود للمجلس الاجتماعي لقبائل ورفلة الذي لم يصدر عنه أي موقف.

وتعيش المدينة حالة من العزلة والانعطاف رافضة الاعتراف بأي طرف من أطراف الصراع رغم محاولتها مرارا استعمالها باعتبارها تشكل ثقالا اجتماعيا وديموغرافيا مهما في المشهد الليبي. وتعد بني وليد من أبرز المدن التي ساندت نظام العقيد الراحل معمر القذافي حتى سقوطه في خريف 2011 ودفعت ثمن ذلك الدعم عندما أصدر المؤتمر الوطني (البرلمان) في 2012 قرارا (القرار رقم 7) باقتحامها من قبل الميليشيات التي ارتكبت في حقها أفعال الجرائم بحق تطهيرها من «الزلازلة» وانطلاقا من تلك الجريمة ترفض المدينة الوقوف إلى جانب أي جهة باعتبار أن الجميع ينضوي تحت ما يعرف بـ«منظومة فبراير». وفي يناير الماضي قادت قبيلة ورفلة جهودا لإنهاء الاشتباكات بين اللواء السابع ترهونة وميليشيات طرابلس، اعتبرت كسرا لعزلتها الاجتماعية التي استمرت نحو سبع سنوات.

ويقل مراقبون من جديدة تلك التهديدات باعتبار أن تنفيذها سيدفع قبيلة ورفلة إلى دعم الجيش وهو ما تسعى حكومة «الوفاق» لعرقلته، ويرى هؤلاء أن الهدف من التهديد هو الضغط على القبيلة لإيقاف الأطراف الداعمة للجيش في المدينة. ويؤكد تلك التحليلات اختيار الجويلي لإصدار التهديدات رغم أن النطاق الجغرافي لمدينة بني وليد ومطارها

النهضة تضع الشاهد في اختبار ثقة جديد

الحركة تدرس إمكانية استمرار الشاهد رئيسا للحكومة



الشاهد تحت الضغط

ذلك أننا تقاطعنا معها في مسألة الدفاع عن الاستقرار الحكومي والسياسي فقط خلال الفترة التي كان فيها ذلك الاستقرار مُهدداً.

ولم يتردد في المقابل، في وصف تلك التصريحات بأنها «تندرج في سياق خطاب دعائي موجه لقاعدتها الانتخابية، أمله حسابات سياسية خاطئة أعادت إلى الأذهان نزعة الهيمنة التي اتسمت بها سياسة حركة النهضة خلال فترة حكم الترويكال للبلاد».

وقبل ذلك، اعتبر وليد جراد، القيادي في حزب «تحيا تونس»، أن تصريحات الهاروني «غير مسؤولة وعبث سياسي» لأنها تأتي في وقت صعب تمر به البلاد، لافتا في تصريحات إذاعية إلى أن «مثل هذه التصريحات لا علاقة لها بالمشكلة الوطنية، وتمس بالمسار الانتخابي والديمقراطي للبلاد».

وتشاطر أغلب القراءات التي تناولت هذه المناورة السياسية الجديدة ما ذهب إليه مصطفى بن أحمد، ووليد جراد، باعتبار أن حركة النهضة تترك قبل غيرها أنه لم يعد بمقدورها الإطاحة بيوسف الشاهد من خلال البرلمان، لاعتبارات قانونية وأخرى مرتبطة بطبيعة التوازنات تحت قبة البرلمان.

لكن ذلك، لا يحول دون النظر إلى هذه المناورة الجديدة، وما رافقها من تبريرات يسوقها الخطاب الرسمي والإعلامي لقادة النهضة، على أنها تعكس في بعض جزئياتها مازق هذه الحركة الذي بدأ يتعمق بإعلان لطفي زيتون استقالته من منصبه كمستشار كما يتجلى ذلك المازق الذي يُرجح أن تتسع دائرته أكثر فأكثر من خلال فقدان هذه الحركة الكثير من قاعدتها الانتخابية، وهي بذلك تريد من خلال هذه المناورة إعادة ملء خزائنها الانتخابية، طارحة بعض الشروط على يوسف الشاهد، منها الإسراع بصرف التعويضات المالية للمئات من أنصارها.

وتحول الشاهد وحزبه تحيا تونس إلى حليف للنهضة في إطار ما يعرف في البلاد بـ«منظومة الوفاق»، بعدما فك حزب نداء تونس تحالفه معها بسبب رفضها مطلبه بإقالة حكومة الشاهد العام الماضي. وأعلن الرئيس الباجي قائد السبسي في سبتمبر الماضي فك التوافق السياسي بينه وبين حزب النهضة بطلب من الأخير.

وقبل حينئذ إن النهضة تراهن على طرف سياسي جديد يكون أكثر ليونة من حزب النداء ورئيسه قائد السبسي، وعقب ذلك بأشهر تم الإعلان عن تأسيس حزب تحيا تونس وسط أبناء عن دور النهضة في تأسيسه.

وبدت تلك الرسائل واضحة، خاصة وأن القيادي في حركة النهضة، عبد اللطيف المكي، عاد الإثنين، ليؤكد ما ذهب إليه عبد الكريم الهاروني، حيث أكد أن التفاوض مع يوسف الشاهد «يتم بشروط سواء تعلق الأمر ببقائه في الحكومة أو بخروجه منها».

وعلى وقع هذه التأكيدات، اتخذ التعاطي مع هذه المناورة شكلا مختلفا باعتبار أنها سابقة لها دلالاتها، لجهة إدخال العلاقة بين حركة النهضة ويوسف الشاهد، وحزبه «تحيا تونس» في اختبار آخر يبدو أكثر جدية، قد يضع الوضع العام في البلاد أمام فصل جديد من فصول سياسة الإبتزاز والمساومة.



ولعله لهذا السبب لم يتردد مصطفى بن أحمد، نائب رئيس «تحيا تونس» في القول لـ«العرب»، إن تصريحات الهاروني، وتأكيدات المكي، مرفوضة لأنها لا تنسجم مع الواقع السياسي الراهن، وهي بذلك تصريحات «مُتهورة» و«خطيرة».

وشدد على أنه «ليس بإمكان حركة النهضة إملاء شروطها على يوسف الشاهد، وحزب «تحيا تونس»، باعتبار أنه ليس هناك أي اتفاق مُسبق معها، خطوط التحالفات القادمة».

حسم استبعاد مرشحين للانتخابات بيد السبسي

وأصدر القطب القضائي الإثنين قرارا بتجميد أموال رئيس حزب «قلب تونس» نبيل القروي، ومنعه من السفر خارج البلاد.

وتمارس الهيئة المؤقتة دور المحكمة الدستورية لعدم اتفاق الأحزاب الكبرى على تشكيلتها منذ ثورة العام 2011. والأسبوع الماضي اقترحت حركة النهضة منح الهيئة صلاحيات المحكمة الدستورية لتجاوز الفراغ الذي ظهر خلال الوعكة الصحية التي ألمت بالرئيس قائد السبسي، باعتبار أن المحكمة الدستورية هي الجهة الرسمية المخولة بالبت في مسألة شغور منصب الرئيس.

وبعد سنوات من المماطلة سيعقد البرلمان جلسة عامة هذا الأسبوع للتصويت على إنشاء المحكمة الدستورية. ومن المقرر إجراء الانتخابات التشريعية في 6 أكتوبر على أن تليها في 17 نوفمبر الانتخابات الرئاسية.

وتضع حركة النهضة الإسلامية رئيس الحكومة يوسف الشاهد وحزبه تحيا تونس في إخراج جديد بعدما أكدت أنها تدرس إمكانية بقاءه رئيسا للحكومة أو إقالته في رسالة مفادها أنها المسيطر الوحيد على الواقع السياسي في البلاد مستفيدة من حالة التشطي التي تشهدها الأحزاب الحديثة.

في منصبه بشروط أو تخليه عن رئاسة الحكومة بشروط أيضا.

وقال في كلمة القاها خلال الدورة السنوية الثالثة لكوار هذه الحركة الإسلامية، إن «النهضة تتفاوض حاليا مع رئيس الحكومة ونحن مازلنا نتفاوض معه ونقدم شروطنا من أجل شراكة حقيقية... سياستنا واضحة وهو ما جلب لنا احترام الجميع».

وكان لافتا أن هذه الكلمة أقيمت في الثاني والعشرين من الشهر الماضي، غير أن الحركة الإسلامية تعدت نشرها قبل يومين في موقعها الرسمي، الأمر الذي جعل توقيت سياقها السياسي يكشف عن مناورة لا يمكن تجاوزها، بالنظر إلى رسائلها في علاقة بمعدلات الاستحقاقات الانتخابية القادمة.

وتؤشر تلك الرسائل إلى واقع سياسي يصعب التغافل عن معطياته، لأنها لا تقتصر على محاولة النهضة إخراج يوسف الشاهد وحزبه فقط، من خلال الإحفاء بأنه «رهينة لديها»، وإنما أيضا لمجمل مكونات المشهد السياسي في البلاد بأنها الوحيدة المعنية برسم خطوط التحالفات القادمة.



تونس - تعود حركة النهضة الإسلامية برئاسة راشد الغنوشي، إلى سياسة توعيم المشهد العام في البلاد من خلال مساورات لا تخلو من الإبتزاز السياسية، ومستفيدة من فائض القوة الذي راكمته على انقاض حالة الانقسام والتشرذم التي تعصف ببقية القوى السياسية والحزبية.

واختار هذه الحركة المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، رئيس الحكومة يوسف الشاهد، لاستهدافه بمناوراتها التي تعكس استفزازا مُتعمدا، يدرك الشاهد أبعاده وخفاياها، وكذلك أيضا مخاطره على مسيرته السياسية، ومستقبل حزبه الوليد «تحيا تونس».

واتخذ ذلك استفزازا عناوين مُتعددة، تبقى أبرزها ما كشف عنه عبد الكريم الهاروني، رئيس مجلس شورى حركة النهضة من «وجود مفاوضات مع يوسف الشاهد حول بقاءه

تونس - تترقب الأوساط السياسية التونسية الخطوة التي سيخضعها الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي بعد رفض الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين للتعين المقدم من قبل عدد من النواب ضد تعديلات أدخلها مجلس النواب على قانون الانتخابات في يونيو الماضي وصفت بـ«الإقصائية» باعتبارها تستهدف منع ترشح عدد من الشخصيات السياسية التي تشير نتائج سير الإراء لامتلاكها حظوظا واسعة في الانتخابات المقبلة.

وتفرض التعديلات شروطا جديدة على المرشحين من بينها عدم توزيع مساعدات مباشرة على المواطنين وعدم الاستفادة من «الدعاية السياسية».

ومن شأن ذلك استبعاد مرشحين كبار على غرار سيّد الأعمال الفة التراس رامبورغ، وقطب الإعلام نبيل القروي، مؤسس قناة نسمة الذي بنى شعبيته من خلال حملات خيرية